التنمية السياسية

Political development

اسم المحاضر: د. فراس سعد الدين

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – كلية العلوم السياسية

المحاور

مقدمة

مفهوم التنمية السياسية

خصائص وسمات ظاهرة التنمية السياسية

آليات التنمية السياسية

أهداف التنمية السياسية

مقاربات التنمية السياسية

الخاتمة

المراجع

المخرجات المتوقعة من الدرس

سيكون الطالب في نهاية الدرس

- قادر على تعريف الطلاب بمفهوم التنمية السياسية وأهميتها في بناء نظم سياسية مستقرة وديمقراطية
- يركز المقرر على دراسة العوامل التي تؤثر في التنمية السياسية، مثل المؤسسات السياسية، الثقافة السياسية، والمشاركة السياسية. كما يتناول القضايا المتعلقة بالإصلاح السياسي، بناء الدولة، والحكم الرشيد، بالإضافة إلى تأثير العولمة والمنظمات الدولية على التنمية السياسية في مختلف الدول.

مقدمة

من المسلم به أن قضية تحقيق التنمية الشاملة في أي مجتمع تستلزم توافر وتضافر جملة من الشروط والعناصر التي لولاها سيتحول كل جهد تنموي إلى ضرباً من العبث، وتعد مسألة التنمية السياسية من أهم تلك العناصر، لذا ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على مفهوم التنمية السياسية كأحد المقومات الجوهرية التي تعتبر جزءاً عضوياً في منظومة بناء التنمية الإنسانية الشاملة، وذلك من خلال مقاربة نظرية لهذا المفهوم وتعريفاته، ثم تناول طبيعة ظاهرة التنمية السياسية.

مفهوم التنمية السياسية

إن مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الصعب الاجماع على ضبطها أو تحديد تعريف محدد لها، وذلك لعدة اعتبارات، من أبرزها: أولاً حداثة مفهوم التنمية السياسية النسبي إذ ظهر علمياً عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية على إثر توجه الاهتمامات العلمية لدراسة وتقنين قضية تشكل المجتمعات الناشئة حديثاً في دول ما اصطلح على تسميته بـــ العالم الثالث، وثانياً هو أن هذا المفهوم في الحقيقة مركب من مصطلحين أو مفهومين اثنين. وفي ضوء ذلك تبرز صعوبة محاولات تعريف مفهوم التنمية السياسية.

مفهوم التنمية السياسية

وتعد التنمية السياسية مجال واسع للدراسة في السياسة وينطوي على وجهات نظر مختلفة، وبناء عليه، هناك تنوع غير قليل في تعريفات التنمية السياسية وعلاقتها بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأي مجتمع.

التنمية السياسية في الثقافة الغربية:

لم تقتصر الدراسات النظرية والتطبيقية على المفكرين والباحثين في الغرب وحسب بل امتدت لتشمل رجال الدولة وصناع القرار حيث كان لهم دوراً ملموس في هذا الجانب، لكن التنظير للتنمية السياسية ارتبط أساساً بالسوسيولوجية.

الأنجلوسكسونية حيث تم انشاء مراكز الأبحاث في العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1923م، التي قامت بدورها بعملية البحث وجمع المعلومات وإقامة الدراسات الخاصة بالأوضاع السياسية ونظم الحكم والإدارة في الدول غير الغربية المختلفة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا .

مفهوم التنمية السياسية

وبعدما كانت التنمية السياسية عبارة عن مفهوم علمي ومبحث دراسي في علم الاجتماع والسياسة تحولت إلى حقل معرفي مستقل عنهما وقد لعبت (لجنة السياسة المقارنة بمجلس بحوث العلوم الاجتماعية) بالولايات المتحدة الأمريكية دوراً ملموساً في هذا المجال، فقدمت في هذا الصدد سلسلة متتابعة من المؤلفات والكتابات العلمية الرائدة في مقدمتها: كتاب "غابرييل ألموند" و "جيمس كولمان" عن السياسة في المناطق النامية عام 1960م، ويعد من أوائل الكتب التي تطرقت لدراسة وتشخيص التخلف والتطور السياسي في دول العالم الثالث.

مفهوم التنمية السياسية

ثم كتاب "ليونارد بيندر" عن إيران: "التنمية السياسية في مجتمع متغير". وكتاب "لوسيان باي" عن بورما "السياسة والشخصية وبناء الأمة" عام 1962م. إلى جانب مؤلفات ودراسات أخرى توالت تباعاً وقد شكلت الجانب الأكبر من تراث البحث في قضية التنمية السياسية.

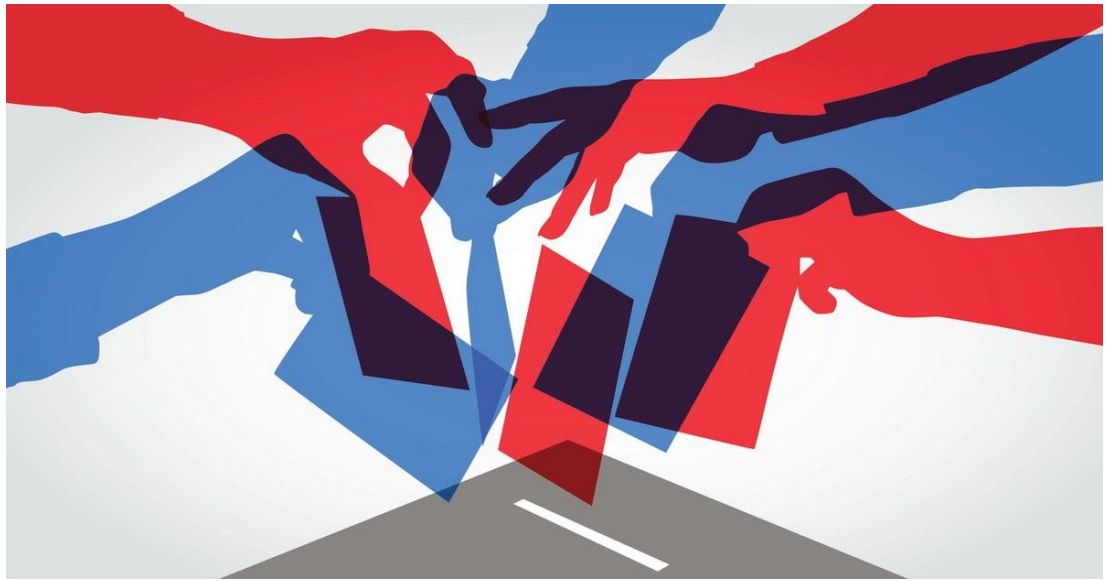

مفهوم التنمية السياسية

إن تناول ودراسة مفهوم التنمية السياسية يطرح أسئلة لا إجابة محددة لها، وذلك لعدم وجود إجماع عام حول مدلولها، فعلى الرغم من استخدامه بشكل واسع إلا أنه ما زال تعبيراً غامضاً وضبابياً ويحمل عدة معانٍ في آنٍ واحد، لهذا قد تشعبت واختلفت اسهامات هؤلاء الباحثين في تعريف مفهوم التنمية السياسية بحسب رؤية كل منهم، وسيتم حصر عدد منها فيما يلي:

لقد كان يشير مفهوم التنمية السياسية إلى: إقامة الأبنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية وخلق جهاز إداري قادر على التنفيذ الفاعل للسياسات الإنمائية، وتلبية مطالب المواطنين وبناء الديمقراطية بما تتضمنه من انشاء المؤسسات السياسية وخلق ثقافة سياسية تؤكد على الولاء القومي وتفتح الآفاق إلى التعددية الحزبية.

مفهوم التنمية السياسية

ويرى بعض الباحثين أن مفهوم التنمية السياسية يشير إلى عملية التغير العضوي Organic change processفي طبيعة النظم لتتوافق فكرة التغير ونمو النسق السياسي مع خصائص حركة التصنيع الحديثة، ويتجسد ذلك أكثر في المجتمعات العلمانية. كما يستعمل المفهوم للإشارة إلى العمليات المطردة لتحويل وتعديل الأنساق السياسية من حقبة تاريخية إلى أخرى، فالنظم والقيم السياسية تخضع للتغيير وتظهر في درجات متباينة من المرونة، وتستوعب أي تغيرات مفاجئة.

مفهوم التنمية السياسية

وقد اعتبر " لوسيان باي" من الأوائل الذين حللوا مفهوم التنمية السياسية بعمق ورأى أن الخطوة الأولى نحو التنمية السياسية هي تطهير النظام على مستوى الدولة، وقدم "باي" عام 1953م ما اعتبره مفتاح عناصر التنمية السياسية وأن علامات التنمية السياسية يمكن اقتفاء آثارها على ثلاث مستويات، بالنسبة للسكان ككل، وبالنسبة للأداء الحكومي، أداء النظام نفسه.

مفهوم التنمية السياسية

التنمية السياسية في الثقافة العربية والإسلامية:

وبالنظر إلى بعض الكتابات العربية في تعريفها لمفهوم التنمية السياسية، يتضح أنها لا تخرج عن واحد من الاتجاهين الآتيين:

إهمال قضية ضبط التعريف نهائياً، على اعتبار أن المفهوم ليس بحاجة إلى تعريف أو أن الكاتب قد تبنى المفهوم الشائع لهذا المفهوم في الكتابات الغربية.

مجرد نقل التعريفات الغربية للمفهوم، دون انتقادها على أساس أن قبول المفهوم يعني الموافقة على مضمونه ومحتواه.

مفهوم التنمية السياسية

من المتعارف عليه بوضوح مظاهر العولمة السياسية حيث أنه يتم ممارسة السياسة داخل الأنظمة السياسية الوطنية ، حيث تتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية النهائية عن الحفاظ على الأمن ، والرفاهية الاقتصادية لمواطنيها بالإضافة إلى حماية حقوق الإنسان ، والبيئة داخل حدودها .

وقد يحدث النشاط السياسي بشكل متزايد على المستوى العالمي مع التغيرات البيئية العالمية ، والاقتصاد العالمي الأكثر تكامل بالإضافة إلى الاتجاهات العالمية الأخرى .

مفهوم التنمية السياسية

حيث أنه في ظل العولمة يمكن للسياسة أن تتم فوق الدولة من خلال خطط التكامل السياسي ، مثل الاتحاد الأوروبي ومن خلال المنظمات الحكومية الدولية ، مثل صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية ، حيث يمكن للنشاط السياسي أن يتجاوز الحدود الوطنية من خلال الحركات العالمية ، والمنظمات غير الحكومية .

ومن الجدير بالذكر أن منظمات المجتمع المدني تعمل على المستوى العالمي من خلال تشكيل تحالفات مع منظمات في دول اخرى ، وذلك باستخدام أنظمة الاتصالات العالمية ، والضغط على المنظمات الدولية ، والجهات الفاعلة الأخرى بشكل مباشر ، وذلك بدلاً من العمل من خلال الحكومات الوطنية.

مفهوم التنمية السياسية

يعود مفهوم العولمة السياسية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث كانت الحكومات الوطنية مسؤولة بشكل تقليدي عن ضمان رفاهية مواطنيها ولكن منذ عام 1945، أصبح المزيد ، والمزيد من الحكومات أعضاء في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ، والتي من خلالها قد وافقوا على الالتزام بالمبادئ التوجيهية الدولية التي تتعلق ببعض القضايا ، مثل المواطنة ، وحقوق الإنسان .

يدل انهيار الشيوعية الذي قد حدث في التسعينيات إلى انتهاء الحرب الباردة المنقسم ، وتعتبر الدول الشيوعية حالياً ديمقراطية ، ومندمجة في الاقتصاد العالمي .

مفهوم التنمية السياسية

ويتضح من نمو الآليات الدولية والإقليمية للحكومات أنه يتم تقييد حكومات الدول القومية بطريقة متزايدة من خلال التوجيهات، والقوانين الدولية المنبثقة عن تلك الهيئات الدولية، حيث تعمل العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية في عشرات البلدان ، ويميل أعضائها إلى أن يكن لديهم نظرة دولية.

وذلك يدل أن الشبكة التي قد تم إنشاؤها بواسطة العولمة تعتبر منظمة غير حكومية تصدر إرشادات متعلقة بالمواطنة، وحقوق الإنسان التي تتبعها الحكومة الوطنية، لذلك من الصعب على الحكومات الوطنية أن تفرض قواعدها الخاصة

خصائص وسمات ظاهرة التنمية السياسية

إضافةً إلى كون التنمية السياسية أحد جوانب التنمية الإنسانية التي تعتبر عملية شاملة تتصل بالنظام المجتمعي، فإن هناك عدة مؤشرات وملاحظات تتصل بهذه الطبيعة والتي يتوجب أخذها في عين الاعتبار، وهي:

أنها عملية Processأو تطور، لذلك تسمى بـــ عملية التنمية وليس مرحلة Stageأو درجة، بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها. على أن اتصاف الظاهرة التنموية كعملية لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود عدة مراحل في إطار هذه العملية

خصائص وسمات ظاهرة التنمية السياسية

أنها ديناميكية Dynamismأو حركية، أي لا تعرف نقطة تتوقف عندها، بل إنها تفترض حركة مستمرة في الإطار السياسي ككل، وذلك من أجل توفير إمكانية ملائمة للنظام السياسي وهياكله مع الظروف والتغيرات الجديدة.

أنها مفهوم نسبي، بمعنى أن مفهوم التنمية الإنسانية وبالتالي التنمية السياسية يمكن أن يكتسب مضامين متباينة بتباين الثقافات والبيئات الحضارية وأنساق القيم الخاصة بكل منها، وذلك لأن عملية التنمية لا تتم في فراغ ولكنها ترتبط بالإرث الثقافي والإطار المجتمعي لكل شعب بعينه.

خصائص وسمات ظاهرة التنمية السياسية

أنها مفهوم محايد من حيث دلالاته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه المجتمع، مما يترتب عليه رفض الافتراض بأن عملية التنمية حتمية الحدوث، فالدراسة العلمية للظاهرة التنموية يجب ألا تستند على هكذا فرضية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل إن ذلك يتحدد بالإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخلياً وخارجياً.

ومن منطلق عدم حتمية عملية التنمية فلا بد من التسليم بوجود نماذج وخبرات متعددة في هذا المجال، وفي كل منها تختلف أهداف النظام السياسي من التنمية السياسية.

تعد التنمية السياسية مفهوم غير وطني، بمعنى أنها تحدث في جميع المناطق وكل المجتمعات وكل النظم السياسية تقريباً، لكن بأشكال ودرجات مختلفة.

آليات التنمية السياسية

هناك العديد من الطرق والآليات التي من الممكن أن تسهم في دفع عملية التنمية السياسية إلى الأمام، من خلال الإصلاح الإداري والمؤسسي والتنشئة السياسية وتوسيع نطاق المشاركة في الحياة السياسية، وفي هذا المقام ستشير الدراسة لبعض من تلك الآليات بشيء من الايجاز، كما يلي:

آلية الإصلاح والتنمية الإدارية المؤسسية: حيث تقع عملية بناء المؤسسات الإدارية في قلب اهتمامات الباحثين في مجال دراسة التنمية السياسية، بل تشكل حجر الزاوية فيها، كما تشكل الثقافة السياسية المناخ السيكولوجي – إذا صح التعبير- المحيط بتلك المؤسسات والأبنية،

آليات التنمية السياسية

فالتنمية السياسية تفترض إضفاء طابع الفاعلية على المؤسسات وعلى الفاعلين وأطراف العملية الإدارية، وذلك من خلال تقديم الاقتراحات والحلول لإشكالية إهدار الوقت والموارد خلال دورة العمل، باعتبار أن الإدارة العامة الفاعلة تستطيع أن تساهم في تحقيق النمو ومحاربة الفقر، كما أنها تساعد في تحديد التوجيهات الجديدة والمفيدة، وتقديم الموارد والخدمات الأساسية بأقل التكاليف. وهو ما يعرف بآلية الحكم الرشيد الذي يعتبر مجرد تقنية إدارية لتسيير عملية التنمية.

آليات التنمية السياسية

الأحزاب السياسية: يرى "موريس دوفرجيه" بأنه من الضروري والهام معرفة طريقة ظهور الأحزاب السياسية بدايةً، سواء كان من خلال تأثير عوامل خارجية أو داخلية، ففي حالة ما إذا كانت العوامل الداخلية هي التي ساهمت في ظهور الأحزاب فإن هذه الأخيرة ستكون أكثر تناغماً من الناحية الأيديولوجية وستعمل على حفظ وتطوير المصالح الاقتصادية والاجتماعية العليا في التنظيم القائم، بينما في حالة ظهورها – الأحزاب – تحت تأثير عوامل خارجية فهي بذلك ستنشأ خارج الجهاز التشريعي وتحمل أيديولوجيات مغايرة لمجتمعاتها، وبالتالي ستحدث صراعات مع القيادة الحاكمة في دولها.

آليات التنمية السياسية

ويتفق دارسو الأحزاب والتنمية السياسية بشكل عام على تحديد المهام التي تضطلع بها الأحزاب في النظم السياسية الديمقراطية الحديثة، مثل: التمثيل، والاتصال وربط المصالح وتجميعها، وتجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات الحكومية ومراقبتها، وتحقيق التكامل الاجتماعي من خلال اشباع حاجات ومطالب مختلف الجماعات والتوفيق بينها، والقيام بأنشطة التنشئة والتعبئة السياسية، كما تقوم الأحزاب بدور حيوي في توسيع نطاق المشاركة السياسية والقبول بشرعية النظام السياسي.

آليات التنمية السياسية

على أن الأمر يختلف في بلدان العالم الثالث، التي هي في حاجة وتسعى إلى التنمية السياسية، لذا، وفي ضوء ظروف تلك البلاد أنيط بالأحزاب السياسية مهام ووظائف تتعلق بمسألة التنمية السياسية تفوق في درجة أهميتها الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية، حيث أضحت الأحزاب - متغيرات مستقلة – أي قوى مؤسسية مستقلة تؤثر على عملية التنمية السياسية وليست مجرد نتاج لها، بل إن قدرة المجتمع على مواجهة أعباء وأزمات عملية التنمية السياسية تتأثر إلى حد كبير بأنواع وطبيعة الأحزاب القائمة فيه ومدى فاعليتها.

آليات التنمية السياسية

القيادة أو النخبة السياسية: ترتبط النخبة السياسية بمهام ووظائف تمتاز بها عن باقي النخب في المجتمعات، فتقوم بأعباء التخطيط وقيادة السلوك الإنساني على مستوى البلاد، ومن طبيعة مهامها تشكيل وتوجيه الرأي العام داخل المجتمع، والذي يرتكز على إدراك هذه النخبة للأهداف والمشكلات التي تخص الدولة ومجتمعها، كما تقوم أيضاً بمهمة التنسيق والموائمة بين أنشطة المؤسسات والهياكل التنظيمية المختلفة داخل وخارج الدولة، وذلك بغرض الوصول إلى أفضل وصفة مشتركة منسقة للعمل في إطار المجتمع ومواجهة مشكلاته وأزماته المختلفة.

آليات التنمية السياسية

كما تقوم النخبة في سبيل تحقيق أهدافها بمحاولة التأثير على جماهير المجتمع لتغيير الواقع الاجتماعي العام بما يحقق مصالحها، كما أنها تقوم بمهمة حفظ التوازن داخل المجتمع عن طريق اندماجها وتجديد ذاتها بما يكفل تجسيد المرتكز الأساسي للتغيير، وهي بذلك تقود عملية التغير والتطور الطبيعي داخل النسق الاجتماعي، وفي هذا استجابة عملية مسبقة – إذا صح التعبير – لمبتغى ومطمح الجماهير في المجتمع ولأجل استقرار هياكل ومؤسسات الدولة، ألا وهي دفع عملية تحقيق التنمية الشاملة.

أهداف التنمية السياسية

1- التعددية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية على قاعدة ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للوطن والدولة،

ضمن معايير أولها تحديد هوية المجتمع بحيث يكون مجتمعًا سياسيًّا متماسكًا تحكمه هوية مشتركة وانتماء وطني سياسي وثقافة سياسية تستوعب كل الاطراف داخل الوطن .

أهداف التنمية السياسية

2- تحقيق الشرعية بحيث يكون المجتمع متآلفا ومنسجما مع النظام في بناء الدولة العصرية التي تعزز الولاء للوطن وتقديم أقصى ما يمكن من الخدمات لشعبها،

على أن يحقق هذا النظام العدالة في توزيع الأدوار والمكاسب بين كل شركاء الوطن بلا محاباة ومحسوبية وتفضيل طرف على آخر.

أهداف التنمية السياسية

3- المشاركة السياسية الفاعلة بحيث يعمل النظام السياسي على تحقيق المشاركة لكل أطياف المجتمع من خلال القنوات المناسبة، وأن تكون المشاركة في الحياة السياسية بصورة مستمرة غير متقطعة،

على أن تكون هذه المشاركة مجدية؛ يشعر فيها المواطن بمواطنته كونه جزءًا أساسيًّا فاعلًا في مجتمعه وفي البناء السياسي لبلده.

4- التوزيع العادل للمزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتساوي في لحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع كمحصلة نهائية لعملية المشاركة الواسعة.

أهداف التنمية السياسية

5- ويؤكد أساتذة العلوم السياسية على أن الهدف من التنمية السياسية هو المساواة في الحقوق والواجبات، على أساس أن يتعرف المواطن على حقوقه وواجباته الدستورية كي يشارك مشاركة فعالة وإيجابية في الحياة السياسية.

كما أن للتنمية السياسية عدة دلالات منها مدلول قانوني سياسي يتمثل بسيادة القواعد القانونية، ومدلول اقتصادي سياسي يتمثل بتحقيق العدالة بإشباع الحاجات المادية للمواطنين، ومدلول إداري سياسي يتمثل بالقدرة على أداء الأدوار والوظائف في شتى الميادين، واجتماعي سياسي يتمثل في وجود مجتمع سياسي وثقافة سياسية معينة.

مقاربات التنمية السياسية

لقد قدَّم الباحث السياسي روبرت باكنغهام R. Packenham تصنيفًا يتضمّن خمس مقاربات لدراسات التنمية السياسية، وهذه المقاربات هي:

- المقاربة القانونية: ترى أن التنمية السياسية تتمثّل في الدستور، الذي يوضح ملامح الحماية المتساوية في ظلّ "القانون، الانتخابات والفصل بين السلطات...".
- المقاربة الإدارية: تنظر إلى التنمية السياسية على أنّها القدرة الإدارية على حفظ القانون وأداء وظائف المخرجات الحكومية بطريقة رشيدة وفاعلة.

مقاربات التنمية السياسية

- المقاربة الاقتصادية: ترى أنّ التنمية السياسية تتمثّل في مستوى التنمية الاقتصادية الكافي لخدمة الحاجات المادية والمعنوية والمعرفية للشعب.

- مقاربة النظام الاجتماعي: ترى أنّ التنمية السياسية هي تسهيل المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وتخطّي الانشقاقات "الإقليمية، اللّغوية، القبلية والطائفية ....".

- مقاربة الثقافة السياسية: ترى أنّ التنمية السياسية تتمثّل في مجموعة من الخصائص الشخصية، التي تمكّن الأفراد من قبول الامتيازات، وتحمّل المسؤوليات النابعة من العملية السياسية الديمقراطية.

الخاتمة

إن تحقيق التنمية السياسية يتضمن تقديم الحلول والآليات المناسبة للتحديات والصعوبات السياسية والاقتصادية وغيرها التي تعيق انخراط البلدان في عملية تنموية حقيقية، كذلك إن تقييم مسار التنمية السياسية – التي هي جزء من أجزاء الفعل التنموي العام – ومن ثم التنمية الإنسانية الشاملة بحاجة إلى صياغة علمية وإعادة النظر في المفاهيم والأطر النظرية التي تتناول واقع التنمية والتحولات السياسية للوصول إلى تشخيص دقيق وصحيح للواقع، وتحديد أسباب الإخفاق والنجاح في التنمية الإنسانية، ودور التنمية السياسية في تطويرها، لتصبح على سُلم الأولويات في صياغة برامج تنموية وترتيبات مؤسسية تراعي الجانب الإنساني، وترقية حقوق الإنسان العربي وفتح المجال أمامه في المشاركة السياسية بمختلف أبعادها، وهذه تمثل شروطاً ضرورية ونوعية للنهوض من حالة الركود والتخلف، لبناء نهضة حقيقية في أي مجتمع وتنمية سياسية وإنسانية شاملة وحقيقية.

المراجع

- ريتشرد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة د. حمدي عبد الرحمن. د. محمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، ط 1، 2001.
- ابتهال مبروك، التنمية السياسية، الموسوعة السياسية، متوفر على الرابط
- https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

شكرا لكم